



برنامج الأمم المتحدة  
للمستوطنات البشرية  
(الهيئات)



اللجنة العليا لإستراتيجية  
التخفيف من الفقر



جمهورية العراق  
وزارة التخطيط

## خارطة طريق

### البرنامج الوطني لإعادة تأهيل وتسوية تجمعات السكن العشوائي

اللجنة التوجيهية للبرنامج الوطني لإعادة تأهيل وتسوية تجمعات السكن  
العشوائي

بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهيئات)

كانون الثاني 2016



بسم الله الرحمن الرحيم

« وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون »

## خارطة طريق البرنامج الوطني لإعادة تأهيل وتسوية السكن العشوائي التي تشمل المراحل المتعاقبة لتنفيذ البرنامج

نظراً لشيوع ظاهرة السكن العشوائي بعد أحداث عام 2003 وتفاقمها مع أحداث التهجير والنزوح... برزت الحاجة الى إيجاد حلول جذرية لتلك المشكلة التي تعد بؤراً للفقر ... الامر الذي دفع الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر الى تبني مشروع معالجة العشوائيات في جميع محافظات العراق كافة بالتنسيق والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ( UN HABITAT ) ...

يجري التهيئة لمعالجات جذرية للعشوائيات في العراق وفق رؤى دولية تتفق وخصوصية البيئة العراقية... وقد تم وضع خطة متكاملة لمعالجة العشوائيات كمرحلة اولى في محافظتي بغداد والبصرة ... تتضمن الخطة برنامج شامل لحل التداخل المؤسسي لمواجهة تحديات السكن العشوائي، اذ ان معظم الاراضي التي تحتلها العشوائيات مخصصة او مملوكة للوزارات والحكومات المحلية وهي لا تملك قدرة كافية للسيطرة على توسع التجمعات العشوائية ، ويهدف البرنامج الى الاتي:

❖ معالجة مشاكل التجمعات العشوائية في العراق من خلال تطبيق الحلول العلمية المنصفة والفعالة والتي تناسب ظروف كل منطقة بعد اجراء تقييم لها استنادا الى مؤشرات قياسية.

❖ تعزيز قدرات السلطات المركزية والمحلية التنسيقية لتطبيق اليات تخفيف الزحف الحضري غير المنضبط والعشوائي .

يستند النموذج المقترح للبرنامج الوطني الى الاليات المطبقة بالفعل في المؤسسات المعنية في اقرار الخطط والبرامج السنوية وسيدعم هذا البرنامج الجهات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع ذات الصلة لتنفيذ الحلول المنشودة .

## تقديم

في شهر اب 2014 قدمت المنظمة وثيقة خارطة طريق للمشروع. وابتدت اللجنة الفنية للاستراتيجية ملاحظاتها التي تم بموجبها تعديل الوثيقة. وكنشاط موازي لهذه الاجراءات نفذت وزارة التخطيط مسحاً شاملاً للعشوائيات في نهاية عام 2013 وفي عموم المحافظات عدا اقليم كردستان لتوفير اطار متكامل عن حجمها وعدد سكانها ومواقعها وعائدية الاراضي المتجاوز عليها والذي بين :

- مجموع عدد التجمعات العشوائية 1552
  - مجموع عدد المساكن العشوائية 346881
  - مجموع سكان العشوائيات 2418864
  - عائدية الاراضي المتجاوز عليها 98% حكومي 2% خاص
  - اعلى نسبة تجمع للعشوائيات كانت في بغداد حوالي 22% تليها نينوى 18% ثم البصرة 11%
- ولغرض الاطلاع على بعض التجارب الدولية الرائدة عقدت منظمة الهابيتات ورشة لمدة يومين في شهر تشرين الاول 2014 للاطلاع على بعض التجارب الدولية في معالجة العشوائيات حضرها معالي وزير التخطيط والسيد رئيس اللجنة الفنية للاستراتيجية ووكيلي وزارة التخطيط والاسكان وعدد من المدراء العاميين والفنيين في وزارة التخطيط والاسكان خرجت الورشة بتوصية الى الهببتات باعداد خطة تنفيذية او خارطة طريق فضلاً عن تشكيل لجنة توجيهية عليا للمشروع يرأسها رئيس اللجنة الفنية للاستراتيجية التخفيف من الفقر وتضم في عضويتها كل من :-

- 1 - الوكيل الاقدم لوزارة الاسكان .
  - 2 - الوكيل الفني لامانة بغداد.
  - 3 - مدير عام التخطيط العمراني / وزارة البلديات.
  - 4 - مدير عام استراتيجية تخفيف الفقر
  - 5 - مدير عام التنمية المحلية / وزارة التخطيط.
- عقدت اللجنة (3) اجتماعات حددت فيها مهامها، فضلاً عن تشكيل فريق ادارة المشروع في وزارة التخطيط ليضم عدد من الخبراء الوطنيين وممثلين عن الوزارات بالمشروع.





## الرؤية الحالية ومشاكلها :

- إعتداد أسلوب الحلول المجتزئة ، فعلى سبيل المثال اعتماد العمل على مشروع أو أكثر في تجارب محدودة لا يمكن معها أن تحل مشكلة العشوائيات بسبب محدودية التأثير في ما يمكن أن تقدمه من حلول.
- المشكلة في العشوائيات والتجاوزات تتجسد في فئات الأراضي العامة والخاصة وكذلك في الأبنية الحكومية ، في حين تتناول تلك الحلول المجتزئة جزءا من إحدى تلك الفئات ، وجزء بسيط آخر من هذه الفئة أو تلك ، وبالرغم من التزام تلك الحلول المجتزئة فإن المشكلة تتزايد ودون توقف.
- محدودية الرؤية في هذا الصدد ، رافقه انعدام الحلول المستدامة.
- كذلك هو الامر فيما يخص موضوع الأرض ، وما يرافقه من تعقيدات لا تتعامل هذه الرؤية الحالية في تكييفها قانونيا واداريا. والمحصلة ، تولد عن ذلك محدودية الفهم للإستراتيجية ، وصارت الامور عقيمة الى حد كبير ، لا تستطيع أن تحل وتواجه حجم المشكلة المتزايد.
- فالإستراتيجية المطلوبة هي ليست نظرة آنية محدودة تتعلق بجوانب فنية أو قانونية أو اجتماعية أو اقتصادية بذاتها ، بل هي نظرة شمولية في فن ادارة كل ذلك في إطار علمي وعملي ، يتوافق مع الإمكانيات المتاحة ، ويتحرك معها ليوثر حزمة من الحلول المتزامنة والمتوافقة.

## لذا فان نموذج الإستراتيجية المطلوب :

### نموذج لعملية إدارة مستدامة ، توفر خارطة طريق ،مراحلها:

تبدأ بمعالجة الحد من تفاقم الظاهرة وتنتهي بمعالجة اسباب نشوء الظاهرة لمنع تكرارها لتؤمن المعالجة والوقاية، وضمن القوانين والإمكانات المتاحة تقدم لمتخذي القرار من حيث أنها قابلة للتنفيذ المستدام.

### الأسس والمبادئ المعتمدة للإستراتيجية:

#### فني وتشريعي

- الفهم العملي للعشوائيات من حيث اسباب نشوءها ، وتزايدها ، ليتسنى فهم كيفية الحد منها ومعالجتها ، وان التعامل على مستوى المعالجة يكون من خلال العمل على المستوطنات العشوائية ، كل حالة بحالتها.

#### مالي

- العمل على أن التمويل موضوع محوري يمتاز بالتدفق المستمر دون انقطاع أو تأخير ، وفي حالة حدوث احدهما فان الاستراتيجية توفر ايقاف حالات التجاوز ومنع تفاقمها لحين استئناف التمويل.

#### إداري ومؤسساتي

- النظر للاستراتيجية كجهد وطني تكاملي مستدام ، ومن خلال إيجاد حلول تتوافق مع طبيعة القوانين والتعليمات النافذة وضمن الحدود والإمكانات المتاحة لكل المتغيرات.

#### تنسيقي

- ان تكون متوافقة مع السياسة الوطنية للاسكان ومنسجمة مع خطة التنمية الوطنية ، والاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر .

## أطر عمل محاور الإستراتيجية / تشمل :

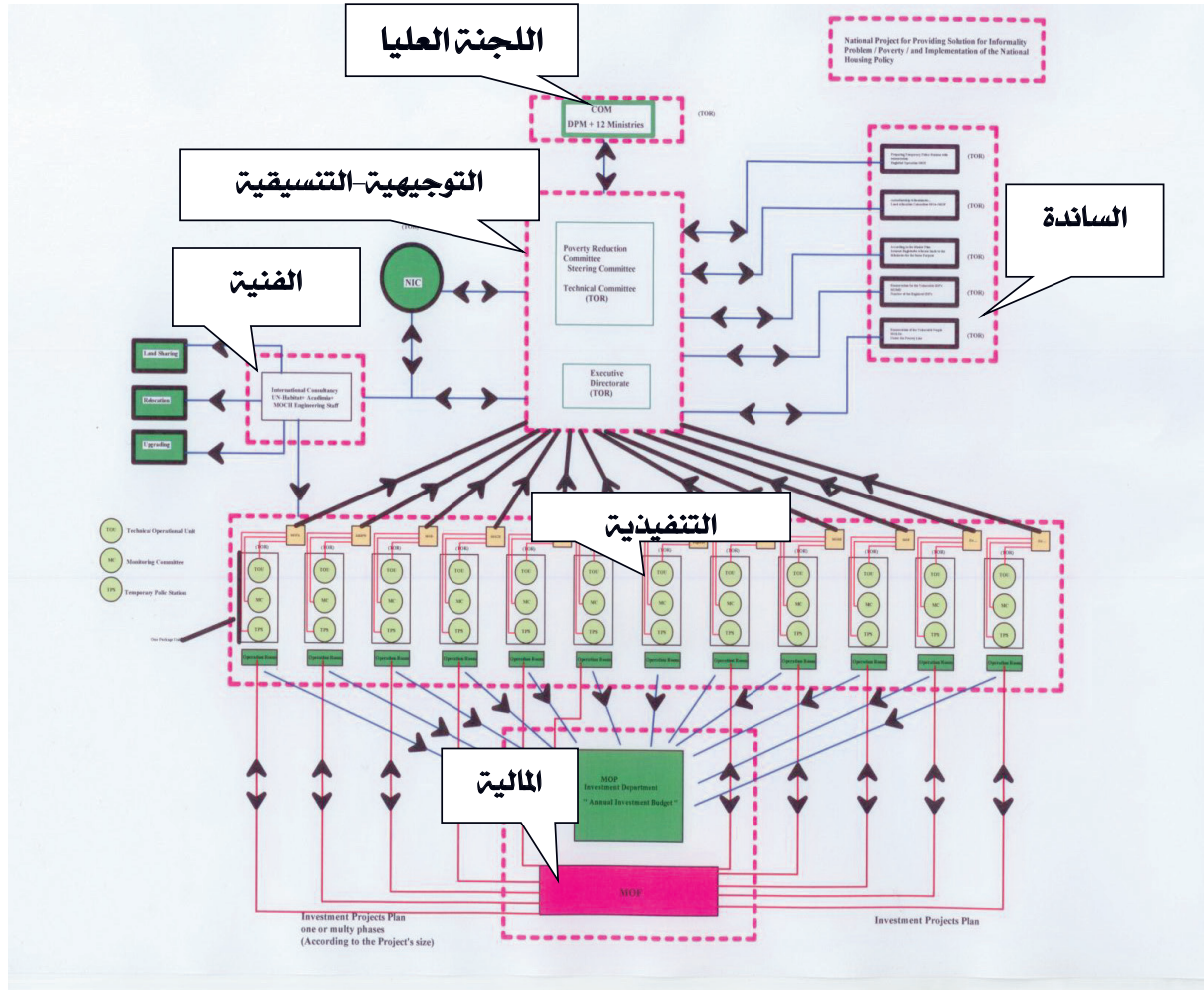
تأسيساً على تلك المبادئ والأسس ، فان أطر العمل في خارطة طريق نموذج الاستراتيجية المطلوب ، تشمل :

- المحور الفني / الاداري ، ولها فقراتها حسب المرحلة
- المحور القانوني / التشريعي
- المحور المالي
- المحور المؤسسي

وتأسيساً على نموذج الاستراتيجية المطلوب فان المراحل الأساسية لأطر العمل اعلاه ، تشمل :

- مرحلة التهيئة والاعداد للمباشرة بالمعالجة
  - مرحلة المعالجة والحد من تفاقم الظاهرة
  - مرحلة معالجة اسباب نشوء الظاهرة لمنع تكرارها مستقبلا
- وان لكل محور ، فقراته وحسب المراحل ، وكذلك لكل فقرة ، اجراءاتها وحسب المرحلة ايضا.

## ليصار الى / نموذج استراتجية





أطر العمل للبرنامج الوطني لإعادة تأهيل وتسوية تجمعات السكن العشوائي

مستويات المعالجة	أطر العمل الفني / الإداري	
	" لابد من هيكल مؤسسي مؤهل ذو قدرة على إدارة هذا الملف المعقد ذو تمييز واضح للمسؤوليات والمهام التي سينفذها مع فضاءه الوطنيين المختصين "	
مرحلة التهيئة والإعداد والمباشرة بالمعالجة	مسوحات / إدارة المعلومات	نهج التدخل
	ادارة التنسيق مع السلطات المركزية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني	المعالجات الفنية
المرحلة والحد من الظاهرة	1- وضع الاطار التشريعي لمعالجة وضع التجمعات العشوائية القائمة ليتضمن كل من التجمعات والمباني المشمولة بالمعالجة على اساس التصنيف المحدد على المستوى الفني وعلى اساس نمط المعالجة الفني.	
	2- يحدد التشريع الجهات المنفذة ودور كل منها (التملك ، المعالجة الفنية لتطوير مخطط التجمع الكلي ، تنفيذ الخدمات ، تحديد الاسبقيات).	
معالجة اسباب نشوء الظاهرة لمنع تكرارها مستقبلا	3- تحديد مساحات القطع السكنية في حال اعادة التوطين واليات تنفيذ الخدمات وتوفير التمويل باعتبار ان الجهات المستهدفة هي من الفقراء ومختصني الدخل.	
	4- الفصل في اسلوب التعامل بين العشوائيات الناجمة عن اسباب اقتصادية / فقر / الهجرة من الريف الى المدينة وبين العشوائيات الناجمة عن الفازحين والمهجرينوالتي تختلف في آليات ومداخل التعامل معها والذي يجب ان يتم من خلال وزارة الهجرة والمهجرين.	
المرحلة والحد من الظاهرة	5- يتضمن التشريع نوع من المرونة الفنية التي تسمح للمنفذ لاتخاذ القرارات في اسلوب المعالجة الفنية بعد الدراسة التفصيلية لكل تجمع على اساس الجدوى الاقتصادية (للتجمعات الكبيرة نسبيا).	
	6 - حيث ان نسبة كبيرة من الأراضي زراعية والنسبة الاخرى مملوكة من المالية ووزارات الدولة فان المصني في اقرار قانون افراز الأراضي والبساتين ضمن التصميم الاساس لمدينة بغداد والبلديات سيتمكن الدوائر البلدية ضم جزء من الأراضي الزراعية الى ملكيتها ومنها توفير الأراضي ومنع تفتت الارض والمساهمة بتوظيف فعال في حل العشوائيات.	
معالجة اسباب نشوء الظاهرة لمنع تكرارها مستقبلا	وضع الاطار التشريعي لمنع التجاوز مستقبلا بعد معالجة التجاوزات الحالية (بموجب قانون) وبشكل حاسم ليتضمن القانون:	
	- عقوبات جزائية شديدة للتجاوزات الجديدة بعد نفاذ المعالجة القائمة والتشدد بزالة التجاوز.	
معالجة اسباب نشوء الظاهرة لمنع تكرارها مستقبلا	- عقوبات مالية مشددة.	
	- التحديد الدقيق للجهات المنفذة وآليات التنفيذ للقانون.	
معالجة اسباب نشوء الظاهرة لمنع تكرارها مستقبلا	١- تنظيم ملف ادارة الأراضي السكنية ويا جيدا من خلال ووفق سياسة الارض ، تلك السياسة التي تتفقدھا جمیع الدوائر والمؤسسات المعنية بهذا المجال.	
	٢- توفير الأراضي السكنية من خلال عملية:	
معالجة اسباب نشوء الظاهرة لمنع تكرارها مستقبلا	- تحديث التصاميم / توسيعها	
	- معالجة القوانين التي تقيد استخدام هذه الأراضي	
معالجة اسباب نشوء الظاهرة لمنع تكرارها مستقبلا	- تصحيح الجنس للأراضي الزراعية بما يحول دون الحاجة الى اللجوء الى التجاوز مستقبلا	
	- تعديل قوانين الافراز	
معالجة اسباب نشوء الظاهرة لمنع تكرارها مستقبلا	٣- تنسيق الخطط بين الجهات القطاعية المعنية للترزامن بين منح الأراضي وتنفيذ الخدمات مع التوسع في دعم الفئات الهشة (اما بتنفيذ المجمعات السكنية قليلة الكلفة لاسكان بدل الارض او بالمئج والفروض الميسرة)	
	٤- التنمية المتوازنة بين الريف والمدينة والوصول العادل للخدمات لایاف ظاهرة الهجرة واحزمة الفقر حول المدينة.	
معالجة اسباب نشوء الظاهرة لمنع تكرارها مستقبلا	٥- المرحلة في تنفيذ التصاميم واعطاء الأراضي بما يتناسب مع المقدرات التنفيذية لها وللخدمات المطلوبة ومع التمرر الطبيعي للمدن مع الالتزام بالتصاميم الاساسية ومراحل تنفيذها.	
	٦- عدم منح المجمعات خارج المدن بحجة (ملكيتها للمالية وعدم وجود التزامات عليها) لانثار السلبية الواضحة على تقديم الخدمات وإيجاد احزمة فقر بصيغة عشوائيات جديدة ، بل اللجوء الى اسلوب توسيع وتحديث التصاميم الاساسية في حال نفاذها او كمرحلة مؤقتة ايجاد مثل هذه المستوطنات في مناطق التوسع الطبيعي للمدينة ليتم احتواءها لاحقا ضمن نسيجها (هذا الاجراء يكون بنطاق ضيق واستثنائي).	

مستلزمات سائدة للعمل والمتابعة	<p>الاطار المالي</p> <p>" تعبئة الموارد المالية من خلال الميزانيات الوطنية وتنمية الاقاليم للمؤسسات المعنية والمهنيين "</p>	<p>الاطار المحلي والمركزية</p> <p>" استخدام التشريعات الموجودة اصلا او ادخال حلول تشريعية تضمن حلول اطر العمل المؤسساتي جنباً الى جنب مع النظراء الوطنيين المهنيين "</p>
<p>1- ان توفر الارادة السياسية في المعنى بشكل حسم وبدون توقف في التعامل مع مشكلة العشوائيات ، واستقرار الوضع الامنى في المناطق المستقرة اصلا وتحسين الوضع في المناطق التي لازال الوضع الامنى غير مستقرا ، وتأمين التمويل الكافي تعد تلك الامور من اهم مستلزمات العمل على البرنامج.</p> <p>2- <b>يقوم برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية</b> بتمويل تشكيل فريق عمل قوامه :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مدير للبرنامج الوطني يقوم بمهمة التنسيق والمتابعة.</li> <li>- استشاري دولي لرفد البرنامج بالخبرات الدولية والحديثة المطبقة في تجارب مماثلة</li> <li>- عدد من الاستشاريين من ذوي الاختصاص بحسب مستويات اطر منهجية العمل ومتطلبات تقدم العمل والذين سيكون لهم دورا اساسيا في التنسيق بين المستويات المركزية والمحلية وإدارة البرنامج.</li> <li>- يتولى فريق العمل رفع تقارير دورية الى اللجنة التوجيهية للمشروع.</li> <li>- التنسيق مع برامج الأمم المتحدة المعنية والمؤسسات الدولية لتأمين الخبرة والدعم اللازم فيما يخص البنى التحتية ، المرأة .. الخ لادامة هذا العمل وإدارته.</li> </ul> <p>3- <b>يقوم وزارة التخطيط</b> بإنشاء وحدة / غرفة ادارة البرنامج داخل الوزارة لفريق العمل المشكل ( من برنامج الامم المتحدة والوزارات المعنية ) للجنة التحضيرية الاولى من قبل برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية.</p> <p>4- تقوم الوزارات المعنية والسلطات المحلية بتسمية عضو الارتباط / او فريق العمل الذي سيقوم بالتنسيق مع وحدة / غرفة ادارة البرنامج المشكلة في وزارة التخطيط.</p> <p>5- <b>تقوم اللجنة التوجيهية</b> للبرنامج المشكلة من قبل وزير التخطيط بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>أ- مناقشة مفردات اطر عمل الاستراتيجية التنفيذية للبرنامج الوطني لتقديم المشورة والتوجيه بما يناسب ظرف البلد في تنفيذها.</li> <li>ب- عقد الاجتماعات الدورية لمراجعة ومتابعة تقدم العمل في تنفيذ الاستراتيجية في اعلاء واقتراح الحلول للمعوقات التي تعترضها.</li> <li>ج- رفع تقارير دورية لتحدها اللجنة الى الجهات العليا من مخفي القرار.</li> </ul>	<p><b>بناء القدرات</b></p> <p><b>بناء قدرات العاملين في المؤسسات المعنية</b> من خلال التدريب على الأدوات الخاصة في مجال اسكان ومساعدة الفئات الفقيرة والناشئة بالزوح بغية توفير المأوى الكريم لهم وعلى المستويات التالية:</p> <p>1- <b>صنع القرار</b> ليشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- المبادئ الاساسية للتدخل</li> <li>- الاسس القانونية</li> <li>- خيارات وفرص التدخل</li> <li>- قائمة اختيار خيارات التدخل</li> </ul> <p>2- <b>التخطيط</b> ليشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تقييم المواقع والتجمعات</li> <li>- تحديد المستفيدين والاستحقاقات</li> <li>- حقوق الارض</li> <li>- المخطط الاساس واستخدامات الارض</li> <li>- خيارات وفرص تخطيط المنطقة</li> </ul> <p>3- <b>التصميم</b> ليشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- كيفية تنفيذ التشارك بالارض</li> <li>- كيفية القيام بالترقية</li> <li>- كيفية القيام باعادة التوطين</li> <li>- تصميم المستوطنة والبنية التحتية</li> <li>- تصميم المساكن</li> <li>- تمويل الاسكان</li> <li>- فرص كسب العيش</li> <li>- الاطر القانونية والإدارية</li> <li>- تقييم الاثار البيئية والاجتماعية</li> </ul> <p>4- <b>التنفيذ</b> ليشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التشارك المجتمعي</li> <li>- وحدات تيسير الاسكان</li> <li>- التعداد</li> <li>- التخطيط التشاركي للتجمع السكني</li> </ul>	<p>السلطات المحلية والمركزية</p> <p>- حيث لايمكن لجهة تنفيذية واحدة ان تتولى مسألة معالجة العشوائيات لذا فان توزيع الاجراءات التنفيذية حسب مناطق التجاوز في عموم العراق حلا عمليا واستنادا الى <b>تعزيز السلطات اللامركزية وتطبيقا لقانون المحافظات رقم 21 المعدل</b> ومن خلال الاعتماد على قانون ادارة البلديات النافذ ، يمكن اعتبار <b>"الدائرة البلدية"</b> هي المسؤولة عن منطقتها في تحديد ما ذكر على المستوى الفني ويتم دعم تلك الدوائر من الناحية الفنية وبناء قدراتها اضافة الى دعم ميزانيتها سيكتفي من تولى المهام التنفيذية كل حسب منطقته ومن خلال التنسيق مع الجهات التخطيطية المركزية والدوائر المحلية ذات العلاقة ( وبالتعاون مع <b>مديريات التخطيط العمراني</b> ودوائر الاسكان في المحافظات والوزارة لاعداد التصميم والتنفيذ للكمال مع عمل الدوائر البلدية واقتراح ان تكون مديريات التخطيط بمثابة وحدات محلية في المحافظات تنسق مع المحافظة والوحدة الرئيسية في الوزارة، لتنسيق العمل على مستوى كافة الاطر) ، ومن خلال تشكيل غرفة عمليات لادارة بخصوصية امانة بغداد واختلاف التركيبة الادارية عن المحافظات حيث ان الامانة تشكل اداري يختلف بمسماها الاداري والفني وهيكلية العمل فيه عن المحافظات</p> <p>- دراسة اقتراح اعطاء المجالس المحلية في الاضية والنواحي الانتراف على الحد من توسع العشوائيات وحسب الصلاحيات الممنوحة في قانون المحافظ</p>
		<p>ان تلعب السلطات المحلية دور تيسيري كبير بالتنسيق مع السلطات المركزية المعنية لتمكين تطبيق الحلول في الوقت نفسه ينبغي على السلطات المحلية وضع سياساتها الخاصة لادماج مناطق تجمعات السكن العشوائي التي جرى تطويرها في المدن من خلال تعزيز الخدمات البلدية وبسهولة الوصول اليها ، وضمان الادارة البلدية السليمة لهذه المناطق الحضرية التي جرى ترسيمها وتسوية اوضاعها مؤخرا.</p> <p>- <b>التنسيق مع المؤسسات المعنية</b> لضمان توفير الحد الادنى من الخدمات التعليمية والصحية والبيئية بما في ذلك توفير مياه الشرب ومعالجة النفايات السائلة والصلبة.</p>
		<p>- <b>تعزيز القدرات الفنية والتنسيقية للسلطات المركزية والمحلية</b> لتطبيق آليات التخفيف لمنع الزحف الحضري غير المنضبط والعشوائي</p> <p>- <b>مراجعة وتحديث السياسة الوطنية للاسكان</b> وان تقوم وزارات التخطيط ، الاعمار والاسكان ، البلديات والاشغال العامة بإنشاء أدوات فعالة لرصد وتقييم تنفيذها حيث ينبغي ان تنظر السياسة المحدثة في موضوع اطلاق البرنامج الوطني للسكن الاجتماعي منخفض الكلفة والاستفادة من اراضي الدولة في هذا السياق.</p> <p>- تعزيز دور المجتمع المدني في القيام بجملات</p>
		<p>- <b>رصد الميزانيات المالية للدوائر التنفيذية ( لكل بلدية )</b> ووفق الوثائق الفنية التصيلية التي تقدمها كل بلدية وبحسب حالة التجمعات السكنية العشوائية في مناطقها مع تقييد الصرف حصرا في تنفيذ معالجة العشوائيات.</p> <p>- <b>ارساء نظام تقديم التسهيلات</b> في مجال التمويل بأسلوب القرض او الدعم وتوفير السيولة المالية من الجهات الوطنية او الداعمة دوليا.</p>

## ملاحظات اساسية

- ان هذه الاطر تخطط لرؤية منهجية لمعالجة ظاهرة العشوائيات ، ورؤية حول معالجات الحد من تفاقمها ، وتبقى التفاصيل الدقيقة مرهونة في مناقشتها وتطويرها بالبدء بالعمل ووفق الفقرة اعلاه ، ومع سير تقدم العمل وما يمكن ان يرافقه من معوقات وظروف وتغيرات طارئة ، ستتم معالجتها والتعامل معها في حينها.
- ان كل فقرة من الفقرات اعلاه تحتاج الى ارادة ادارية حاسمة واجراءات فاعلة لضمان تنفيذها كما ينبغي من قبل الدوائر ذات العلاقة ، كي يمكن معالجة مشاكل التجمعات العشوائية من خلال تطبيق الحلول العلمية المنصفة والفعالة والتي تتناسب مع ظروف كل منطقة.
- التاكيد على مبدأ التزامن والتتابع لمستويات المعالجة المطلوبة (والالتزام الحكومي بتنفيذها بشكل متكامل) قبل المباشرة بالمشروع لان اي تعامل مجزء سيولد نتائج عكسية ويشجع على بروز موجة جديدة من التجاوز.

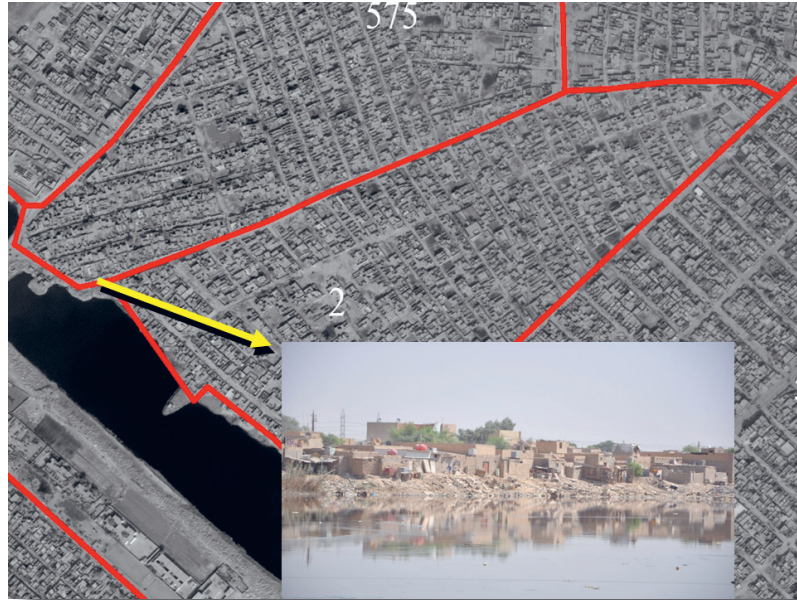




## محور اطار العمل الفني

### الهدف :

- وضع استراتيجيات عملية لمعالجة الاوضاع بما في ذلك الاراضي ، والحياسة ، والاسكان ، والتمويل ، والبنية التحتية ، والفرص المدرة للدخل .
- اعتماد الصور الفضائية (تاريخ حديث) كنقطة شروع وتوثيق لتثبيت واقع الحال وتحويل البلديات والحكومات المحلية ازالة اي تجاوزات جديدة خارج الحالة الموثقة بالصورة بما يجمد حالة التجاوز لحين اكمال إصدار التشريعات المطلوبة للمعالجة النهائية وتنفيذها والتي ستغرق فترة طويلة نسبيا وحسب مراحل البرنامج الوطني.



نهج التدخل	مسوحات / ادارة المعلومات
<p><b>المعالجات الفنية</b></p> <p>1- المعالجة من خلال التشارك بالارض (او)</p> <p>2- المعالجة من خلال القيام بترقية التجمع السكني موقعا (او)</p> <p>3- المعالجة من خلال اعادة التوطين</p> <p>4- اي من المعالجات اعلاه ترتبط وطبيعة ظروف المنطقة والسكان فيها والذي من شأنه ان يرتبط وحلول التخطيط التشاركي والتشارك المجتمعي وتصاميم المساكن ، وتمويلها ، وتقييم الاثار الاجتماعية والاقتصادية فيها وبما يرتبط والاطر القانونية والإدارية ذات العلاقة.</p>	<p>ادارة التنسيق مع السلطات المركزية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني</p> <p>1- ان تلعب وزارة الداخلية دورا اساسيا في دعم الجهود التي تبذلها الوزارات والدوائر البلدية من خلال انشاء وحدات الشرطة البلدية علة مستوى كل منطقة سكن عشوائي لتكون مسؤولة عن التعداد والحصر وتوزيع بطاقات الاشغال المؤقت للحد من توسع هذه المناطق كما تتولى السيطرة على التوسع في البناء العشوائي وتسهيل المسوحات التي تقوم بها الوحدات البلدية لادارة المشروع.</p> <p>2- تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بوصفها جزء من البنية المؤسسية للدولة بالمهام المساعدة التالية:</p> <p>- تسجيل العاطلين عن العمل في كل عشوائية ضمن قاعدة بيانات بالتنسيق مع مركز الشرطة البلدية وغرف عمليات ادارة المشروع.</p> <p>- اشراك من يمكن اشراكه من سكان هذه العشوائيات في دورات تدريبية لتطوير مهاراتهم وتغيير فرص عمل ضمن امكانياتهم.</p> <p>- دعم الاسر ضمن برنامج الضمان الاجتماعي وخاصة الاسر التي تعيلها النساء.</p> <p>3- ان تقوم وزارة البلديات وامانة بغداد بالتنسيق بينها وبين وحدة / غرفة العمليات في وزارة التخطيط حول ما يتعلق بالتصاميم الاساسية للمدينة وتقديم خدمات البنى التحتية وحسب خصوصية كل منطقة.</p> <p>4- اعداد الشروط المرجعية للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والبنية التي يمكن تنفيذها من قبل منظمات المجتمع المدني.</p>

مسح مناطق التجاوز في المدن باعتماد الصور الفضائية بهدف:

- 1- **تثبيت مواقع العشوائيات** وحجمها وحدودها.
- 2- **تحديد معايير تصنيف المناطق العشوائية** التي ستكون ذات اهمية حاسمة في تحديد نهج التدخل الذي سيتم تطبيقه في كل منطقة ، وينبغي ان تعكس معايير التصنيف من ضمن ما تعكس مستوى الخدمات ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية.
- 3- **تصنيفها** بحسب (حجم المستوطنة ، استعمالها في التصميم الاساس ، ملكية الارض ، نوع المنشآت في المستوطنة ، الكثافة السكانية ، نوع الخدمات ، الفئة الاجتماعية للقاطنين ، والجهة المعنية بها).
- 4- **تحديد الاجهزة والمؤسسات المعنية**

( مقترح ان تكون الدائرة البلدية في كل منطقة من المناطق ) التي تتولى تحديد المستوطنة وفق الصورة الفضائية ومنع توسعها بوسائل فيزيائية مؤقتة ( شوارع محيطة ، احزمة خضراء ..الخ) وتوثيقها وتسجيل الساكنين فيها فيتم ذلك بالتزامن مع تشكيل الشرطة البلدية في كل موقع سكن عشوائي وبعملية المراقبة ووضع التعليمات والاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك ووضع السقوف الزمنية لها.

5- **بناء قواعد البيانات** وبالتعاون مع المؤسسات والوزارات المعنية في اعداد واجراء كافة المسوحات اللازمة ليتم رسم خريطة التطور المكاني لمناطق التجاوز من خلال المسوحات والبيانات والصور المتوفرة.

ملاحظة (1) تصنيف وتقييم الدراسات السابقة للاستفادة منها وتجنب تكرارها.

ملاحظة (2) : تشجيع استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.

# خارطة طريق البرنامج الوطني للعشوائيات من حيث مراحل التنفيذ / توزيع ادوار الجهات المعنية / الاجراءات الأساسية / الموارد البشرية والمالية / وفترات الانجاز

مستويات المعنية:	اطر العمل الفني / الاداري	اطر العمل القانوني / التشريحي	الاطار المالي	اطر العمل المؤسساتي	مستلزمات سائدة للعمل والمتابعة
مستويات المعنية:	<p>" وضع استراتيجيات عملية لمعالجة الاوضاع والجوانب المختلفة للجهات السكنية العشوائية بما في ذلك الاراضي ، والحيازة ، والاسكان ، والتمويل ، والبنية التحتية ، والفرص المدرة للدخل ، والتسهيل الاداري اللازم لتنفيذها بالشكل المناسب "</p>	<p>" لا بد من هيكل موسسي موهل ذو قدرة على ادارة هذا الملف المعقد وذو تمييز واضح للمسؤوليات والمهام التي سينفذها مع نظراءه الوطنيين المختصين "</p>	<p>" تعبئة الموارد المالية من خلال الميزانيات الوطنية وتنمية الاقاليم للمؤسسات المعنية والمالحين "</p>	<p>" استخدام التشريعات الموجودة اصلا او ادخال حلول تشريعية تضمن حلول اطر العمل المؤسساتي جنباً الى جنب مع النظراء الوطنيين المعنيين "</p>	<p>٢- <b>يقوم برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية</b> بتحويل تشكيل فريق عمل قوامه :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مدير البرنامج الوطني يقوم بمهمة التنسيق والمتابعة</li> <li>- استشاري دولي ارفد البرنامج بالخبرات الدولية والحدئية الملمة في تجارب معالجة - عدد من الاستشاريين من ذوي الاختصاص حسب مستويات اطر منهجية العمل ومخططات تقدم العمل والذين سيكون لهم دورا اساسيا في التنسيق بين المستويات المركزية والمحلية وإدارة البرنامج .</li> <li>- يتولى فريق العمل رفع تقارير دورية الى اللجنة التوجيهية للمشروع .</li> <li>- التنسيق مع برامج الامم المتحدة المعنية والمؤسسات الدولية لتأمين الخبرة والاعتماد فيما يخص البنى التحتية ، المرأة اللازم لادامة هذا العمل وادارته .</li> </ul>
<p>مرحلة التهيئة والاعداد والمباشرة بالمعالجة</p>	<p>مسوحات / ادارة المعلومات</p> <p>منح مناطق التجاوز في المدن باعداد الصور الفضائية بهدف:</p> <p><b>الجهة المسؤولة / الهيايات</b></p> <p>توفير الصور الفضائية لمناطق التجاوز في المدن</p>	<p>نهج التدخل</p> <p>ادارة التنسيق مع السلطات المركزية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني</p> <p>المعالجات الفنية</p>	<p><b>الجهة المسؤولة / الهيايات</b></p> <p>١- وضع الاطر التشريعي لمعالجة وضع التجمعات العشوائية القائمة ليضمن كل من التجمعات والمباني المشمولة بالمسح على اساس التصنيف المحدد على المستوى الفني وعلى اساس نمط المعالجة الفني.</p> <p>2- إعداد مشروع الجهات المنقذة ودور كل منها (التشليح) المعالجة الفنية لتطوير مخطط التجمع السكني ، تنفيذ الخدمات ، وتحديد الاسيقات).</p> <p><b>الجهة المسؤولة / الهيايات</b></p> <p>١- ارجاع ومراجعة مسودات التشريعات المطلوبة من خلال العمل المباشر مع الجهات المعنية الرئيسية اجراء الاجتماعات وجلسات اطلاق غير رسمية مع صناع القرار والجهات ذات العلاقة لتوضيح القضايا المطروحة بالعضويات ومراجعة مسودات التشريعات في ورشة عمل خاصة بالتشريعات على المستوى الوطني</p> <p>3 - يتضمن التشريع نوع من المونة الفنية التي تسمح للجنة لإحداث القرارات في اسلوب المعالجة الفنية بعد الدراسة التفصيلية لكل تجمع على اساس الجوى الاقتصادية (للتجمعات الكبيرة نسبيا).</p>	<p><b>السلطات المحلية</b></p> <p><b>والمركزية</b></p> <p>بناء القدرات</p>	
<p>مرحلة التنفيذ والاعداد</p>	<p><b>الجهة المسؤولة / وزارات فريق العمل</b></p> <p>تشكيل من قبل اللجنة التنفيذية</p> <p>١- يقوم فريق العمل بمبلي:</p> <p>قيام الجهاز المركزي للإحصاء باعداد استمارة الاسيئين بالتعاون مع ممثلي وزارة الهجرة والمهجرين وممثل الشؤون الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية لغرض اجراء المسح الميداني لتوثيق المستوطنة وتسجيل الساكنين فيها وتصنيفهم اقتصاديا واجتماعيا ويشمل ذلك: تسجيل الساكنين على العمل في العشوائية ضمن قاعدة بيانات التنسيق مع مركز الشرطة البلدية وعرف عمليات ادارة المشروع والتركاب من يمكن الشراكه من سكان هذه العشوائيات في دورات تدريبية لتطوير مهاراتهم وتوفير فرص عمل ضمن امكانياتهم.</p> <p>ودعم الامر ضمن برنامج الضمان الاجتماعي وخاصة الامر التي تعالجها ، وتحديد معايير الاستحقاق والضعف الاجتماعي.</p> <p>قيام السلطة المحلية وعبر نظط الإنكار مخدنية وزارة الداخلية لغرض تشكيل الشرطة البلدية في المستوطنة العشوائية التي يتم اختيارها لتكون موجودة أثناء عملية التعداد والحصر وتوزع بطاقات الاشتغال الموقت كما تتولى السيطرة على التوسع في البناء العشوائي وتسهيل المسوحات التي تقوم بها الوحدات البلدية لإدارة المشروع تشكيل فريق عمل من السلطة المحلية والشرطة البلدية للقيام :</p> <p>منع توسع المستوطنة بوسائل فزيائية مؤقتة .وعرف قادة المجتمع المحلي والتعاون معهم بشأن البرنامج الذي سيتم تنفيذه .</p>		<p><b>الجهة المسؤولة / وزارة البلدية والاشغال العامة – امانة</b></p> <p>١- ارجاع ومراجعة مسودات التشريعات المطلوبة من خلال العمل المباشر مع الجهات المعنية الرئيسية اجراء الاجتماعات وجلسات اطلاق غير رسمية مع صناع القرار والجهات ذات العلاقة لتوضيح القضايا المطروحة بالعضويات ومراجعة مسودات التشريعات في ورشة عمل خاصة بالتشريعات على المستوى الوطني</p> <p>3 - يتضمن التشريع نوع من المونة الفنية التي تسمح للجنة لإحداث القرارات في اسلوب المعالجة الفنية بعد الدراسة التفصيلية لكل تجمع على اساس الجوى الاقتصادية (للتجمعات الكبيرة نسبيا).</p> <p>اعداد مسودة التشريع اللازم والعمليات لتنفيذ والتشاور مع الجهات المعنية الرئيسية بشأن المسودة لتحديد المشكلات المحتملة وحشد الدعم تقديم النسخة النهائية للتشريع للمراجعة والاعتماد</p> <p><b>الجهة المسؤولة / وزارة البلدية والاشغال العامة – امانة</b></p> <p>١- ارجاع ومراجعة مسودات التشريعات المطلوبة من خلال العمل المباشر مع الجهات المعنية الرئيسية اجراء الاجتماعات وجلسات اطلاق غير رسمية مع صناع القرار والجهات ذات العلاقة لتوضيح القضايا المطروحة بالعضويات ومراجعة مسودات التشريعات في ورشة عمل خاصة بالتشريعات على المستوى الوطني</p> <p>3 - يتضمن التشريع نوع من المونة الفنية التي تسمح للجنة لإحداث القرارات في اسلوب المعالجة الفنية بعد الدراسة التفصيلية لكل تجمع على اساس الجوى الاقتصادية (للتجمعات الكبيرة نسبيا).</p> <p>اعداد مسودة التشريع اللازم والعمليات لتنفيذ والتشاور مع الجهات المعنية الرئيسية بشأن المسودة لتحديد المشكلات المحتملة وحشد الدعم تقديم النسخة النهائية للتشريع للمراجعة والاعتماد</p>		
<p>معالجة اسباب نشوء الظاهرة لمنع تكرارها مستقبلا</p>	<p><b>الجهة التنسيقية / الادارة التنفيذية</b></p> <p>لاستراتيجية التخفيف من الفقر</p> <p>١- يقوم فريق عمل من ممثلي: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة الهجرة والمهجرين، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة الداخلية والسلطة المحلية</p> <p><b>الموارد البشرية والمالية</b> / تؤمن بالتشاور من قبل الجهات المسؤولة والسائدة</p> <p><b>الفئة الزمنية للتأجيل / .....</b></p>	<p><b>الجهة التنسيقية / الادارة التنفيذية</b></p> <p>لاستراتيجية التخفيف من الفقر</p> <p>١- يقوم فريق عمل من ممثلي: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة الهجرة والمهجرين، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة الداخلية والسلطة المحلية</p> <p><b>الموارد البشرية والمالية</b> / تؤمن بالتشاور من قبل الجهات المسؤولة والسائدة</p> <p><b>الفئة الزمنية للتأجيل / .....</b></p>	<p><b>الجهة المسؤولة / وزارة البلدية والاشغال العامة – امانة</b></p> <p>١- ارجاع ومراجعة مسودات التشريعات المطلوبة من خلال العمل المباشر مع الجهات المعنية الرئيسية اجراء الاجتماعات وجلسات اطلاق غير رسمية مع صناع القرار والجهات ذات العلاقة لتوضيح القضايا المطروحة بالعضويات ومراجعة مسودات التشريعات في ورشة عمل خاصة بالتشريعات على المستوى الوطني</p> <p>3 - يتضمن التشريع نوع من المونة الفنية التي تسمح للجنة لإحداث القرارات في اسلوب المعالجة الفنية بعد الدراسة التفصيلية لكل تجمع على اساس الجوى الاقتصادية (للتجمعات الكبيرة نسبيا).</p> <p>اعداد مسودة التشريع اللازم والعمليات لتنفيذ والتشاور مع الجهات المعنية الرئيسية بشأن المسودة لتحديد المشكلات المحتملة وحشد الدعم تقديم النسخة النهائية للتشريع للمراجعة والاعتماد</p>	<p><b>الجهة المسؤولة / وزارة البلدية والاشغال العامة – امانة</b></p> <p>١- ارجاع ومراجعة مسودات التشريعات المطلوبة من خلال العمل المباشر مع الجهات المعنية الرئيسية اجراء الاجتماعات وجلسات اطلاق غير رسمية مع صناع القرار والجهات ذات العلاقة لتوضيح القضايا المطروحة بالعضويات ومراجعة مسودات التشريعات في ورشة عمل خاصة بالتشريعات على المستوى الوطني</p> <p>3 - يتضمن التشريع نوع من المونة الفنية التي تسمح للجنة لإحداث القرارات في اسلوب المعالجة الفنية بعد الدراسة التفصيلية لكل تجمع على اساس الجوى الاقتصادية (للتجمعات الكبيرة نسبيا).</p> <p>اعداد مسودة التشريع اللازم والعمليات لتنفيذ والتشاور مع الجهات المعنية الرئيسية بشأن المسودة لتحديد المشكلات المحتملة وحشد الدعم تقديم النسخة النهائية للتشريع للمراجعة والاعتماد</p>	

## اطار العمل القانوني / التشريعي

### الهدف :

لابد من هيكل مؤسسي مؤهل ذو قدرة على ادارة هذا الملف المعقد وذو تمييز واضح للمسؤوليات والمهام التي سينفذها مع نظراءه الوطنيين المختصين .

ان المحور يركز على نوعين من التشريعات اللازم توفرها لتخدم العمليات والاجرائيات العملية والفنية في معالجة ظاهرة العشوائيات ، وهي :

### الاول :

ما يرتبط بالقانون المقترح من قبل وزارة البلديات والاشغال العامة فيما يخص افراز الاراضي والبساتين ضمن التصميم الاساسي لمدينة بغداد والبلديات ، والذي يعد حلا نموذجيا بديلا عن القانون 222 .

### الثاني :

ضرورة تبني اصدار تشريع يمنع حدوث التجاوزات مستقبلا وبشكل قاطع ، وما لاهمية ذلك متزامنا مع التحضير والاعداد لعمليات الحصر والفرز الجارية حاليا باستخدام الصور الفضائية الحديثة، ذلك كي تضمن الاستراتيجية سلامة تنفيذ خطواتها وكما هو مرسوم ومخطط لها في خارطة الطريق كما ينبغي.

1. وضع الاطار التشريعي لمعالجة وضع التجمعات العشوائية القائمة ليتضمن كل من التجمعات والمباني المشمولة بالمعالجة على اساس التصنيف المحدد على المستوى الفني وعلى اساس نمط المعالجة الفني.
2. يحدد التشريع الجهات المنفذة ودور كل منها (التمليك ، المعالجة الفنية لتطوير مخطط التجمع الكني ، تنفيذ الخدمات ، تحديد الاسبقيات).
3. تحديد مساحات القطع السكنية في حال اعادة التوطين وآليات تنفيذ الخدمات وتوفير التمويل باعتبار ان الجهات المستهدفة هي من الفقراء ومنخفضي الدخل.
4. الفصل في اسلوب التعامل بين العشوائيات الناجمة عن اسباب اقتصادية / فقر / الهجرة من الريف الى المدينة ، وبين العشوائيات الناجمة عن النازحين والمهجرين والتي تختلف في آليات ومداخل التعامل معها والذي يجب ان يتم من خلال وزارة الهجرة والمهجرين.
5. يتضمن التشريع نوع من المرونة الفنية التي تسمح للمنفذ لاتخاذ القرارات في اسلوب المعالجة الفنية بعد الدراسة التفصيلية لكل تجمع على اساس الجدوى الاقتصادية (للتجمعات الكبيرة نسبيا).
6. حيث ان نسبة كبيرة من الاراضي زراعية والنسبة الاخرى مملوكة من المالية ووزارات الدولة فان **المضي في اقرار قانون افراز الاراضي والبساتين ضمن التصميم الاساس لمدينة بغداد والبلديات** سيمكن الدوائر البلدية ضم جزء من الاراضي الزراعية الى ملكيتها ومنها توفير الاراضي ومنع تفتت الارض والمساهمة بتوظيف فعال في حل العشوائيات.

# خارطة طريق البرنامج الوطني للعشوائيات من حيث مراحل التنفيذ / توزيع ادوار الجهات المعنية / الاجراءات الأساسية / الموارد البشرية والمالية / وفترات الانجاز

مستلزمات للعمل سائدة للمتابعة	اطر العمل المؤسساتي	الاطار المالي	اطر العمل القانوني / التشريعي	اطر العمل الفني / الإداري	مستوى المعالجة
	استخدام التشريعات الموجودة أصلاً او إدخال حلول تشريعية تضمن حلول اطر العمل المؤسساتي جنباً الى جنب مع النظراء الوطنيين المعنيين	" تعبئة الموارد المالية من خلال الميزانيات الوطنية وتمتية الأقاليم للمؤسسات المعنية والماتحين "	" لايد من هيلن موسي موهل ذو قدرة على إدارة هذا الملف المعقد وذو تمييز واضح للمسؤوليات والمهام التي سيلقها مع نظراءه الوطنيين المختصين "	" وضع استراتيجيات عملية لمعالجة الإوضاع المختلفة للجمعات السكنية العشوائية بما في ذلك الأراضي ، والحجارة ، والإسكان ، والتمويل ، والبنية التحتية ، والفرص المدرة للدخل ، والتسهيل الإداري اللازم لتطبيقها بالشكل المناسب "	مستوى المعالجة
	السلطات المحلية والمركزية	1	1	نهج التدخل	مراحل التنفيذ
	بناء القدرات			ادارة التنسيق مع السلطات المركزية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني	مراحل التنفيذ
1			1	مصح مناطق التجاوز في المدن باعتماد الصور الفضائية بهدف: 2- تحديد معايير تصنيف المناطق العشوائية التي ستكون ذات أهمية حاسمة في تحديد نهج التدخل الذي سيتم تطبيقه في كل منطقة ، ويتبعي ان تعكس معايير التصنيف من ضمن ما تعكس مستوى الخدمات ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية. 3- تصنيفها بحسب (حجم المستوطنة ، استعمالها في التصميم الأساس ، ملكية الأرض ، نوع المنشآت في المستوطنة ، الكثافة السكانية ، نوع الخدمات ، الفئة الاجتماعية للقاطنين ، والجهة المعنية بها).  <b>الجهة المسؤولة / وزارة البلديات والأشغال العامة وإمالة بغداد</b> <b>الإجراء /</b> استلام نقاط الارتكاز في إمالة بغداد ووزارة البلديات والأشغال العامة الصور الفضائية وخرائط الأساس للمستوطنات العشوائية المجهزة من قبل فريق عمل الهيئات، وتعاون دائرة التصميم في إمالة بغداد ودوائر التخطيط العمراني في وزارة البلديات والأشغال العامة مع نقاط الارتكاز لإجراء دراسة للصور الفضائية للمستوطنات العشوائية لتتضمن: موقع المستوطنات ضمن التصميم الأساسية اعتماداً على الصور الفضائية. قربها وبعدها عن المركز وتوفر الخدمات ، وخطوط النقل.....الخ حيث يتم اعداد خرائط اساس يكون على مستوى المدينة والمحافظة وفقاً للفقرة (2) والفقرة (3) في اعلاه من خارطة الطريق لدعم عملية التقييم وتقديم الدعم التقني من خلال نظم المعلومات الجغرافية/قاعدة بيانات ل وحدات التنفيذ في المحافظة ثم اختيار المستوطنات المرشحة للبرنامج <b>الجهة الساندة / الهيئات</b> <b>الإجراء /</b> تقديم الدعم الفني للجهات المسؤولة لتنفيذ ما تقدم. <b>الجهة التنسيق / الإدارة التنفيذية لاسر الترقية</b> <b>الجهة</b> التخفيف من الفقر <b>الإجراء /</b> تشكيل فريق عمل من ممثلي: وزارة البلديات والأشغال العامة وإمالة بغداد لهذا الغرض <b>الموارد البشرية والمالية /</b> تؤمن بالتشاور من قبل الجهات المسؤولة والساندة <b>الفترة الزمنية للتأجيل /</b> .....	مرحلة التهيئة والإعداد والمباشرة بالمعالجة
		1			المرحلة الثانية
			1		تأهيل القادرة
					معالجة أسباب نشوء الظاهرة لمنع تكرارها مستقبلا

## الاطار المالي

### الهدف :

تعبئة الموارد المالية من خلال الميزانيات الوطنية وتنمية الاقاليم للمؤسسات المعنية والمانحين.

- تقوم هيئة الاستثمار الوطنية وفروعها في المحافظات بالتنسيق مع المستثمرين المحتملين سواء كانوا من المستثمرين المحليين او الدوليين لتضطلع بالمهام التالية:

- 1- الدعم اللوجستي من خلال مساعدة المستثمرين للاستثمار في الاراضي ضمن العشوائيات كما توفر الهيئة للمستثمرين تقرير مفصل عن آلية السوق وتفاصيل عن المناخ الاستثماري والمؤثرات الاقتصادية بحسب كل محافظة.
- 2- مساعدة المستثمرين في اعداد مسودة لدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية المطلوبة للمشاريع.
- 3- تعريف المستثمر بجهات الاتصال المختلفة للتعرف بشكل اوسع بشأن فرص الاستثمار في هذا المجال وفي المحافظة المعنية.

- تعبئة الموارد المالية من خلال الميزانيات الوطنية وتنمية الاقاليم للمؤسسات المعنية والمانحين من خلال تقديم جدوى فعالية انشاء صندوق لتجمعات السكن العشوائي على غرار صندوق اغاثة النازحين.

- اقراح دراسة ادراج نسبة من الموازنة الاستثمارية ( او مبالغ مقطوعة ) ولبعض الوزارات المعنية لتخصيصها حصرا لمشاريع متعلقة ببرنامج معالجة المستوطنات ( بما يؤمن التمويل والتخويل المطلوب والاسبقية للتنفيذ ) .

- التاكيد على الجهات المانحة / من ان ظاهرة التجاوز توسعت واصبحت بهذا الحجم لارتباطها بظاهرة النزوح والوضع الامني ومكافحة الارهاب لامكانية تأمين مبالغ لهذا الغرض.

## الهدف :

حيث لا يمكن لجهة تنفيذية واحدة ان تتولى مسالة معالجة العشوائيات لذا فان توزيع الاجراءات التنفيذية حسب مناطق التجاوز في عموم العراق حلاً عملياً واستناداً الى تعزيز السلطات اللامركزية وتطبيقاً لقانون المحافظات رقم 21 المعدل ومن خلال الاعتماد على قانون ادارة البلديات النافذ ، يمكن اعتبار «الدائرة البلدية» هي المسؤولة عن منطقتها في تحديد ما ذكر على المستوى الفني ويتم دعم تلك الدوائر من الناحية الفنية وبناء قدراتها.

## السلطات المحلية والمركزية

- حيث لا يمكن لجهة تنفيذية واحدة ان تتولى مسالة معالجة العشوائيات لذا فان توزيع الاجراءات التنفيذية حسب مناطق التجاوز في عموم العراق حلاً عملياً واستناداً الى تعزيز السلطات اللامركزية وتطبيقاً لقانون المحافظات رقم 21 المعدل ومن خلال الاعتماد على قانون ادارة البلديات النافذ ، يمكن اعتبار «الدائرة البلدية» هي المسؤولة عن منطقتها في تحديد ما ذكر على المستوى الفني ويتم دعم تلك الدوائر من الناحية الفنية وبناء قدراتها اضافة الى دعم ميزانيتها سيمنها من تولي المهام التنفيذية كل حسب منطقتة ومن خلال التنسيق مع الجهات التخطيطية المركزية والدوائر المحلية ذات العلاقة

( وبالتعاون مع مديريات التخطيط العمراني ودوائر الاسكان في المحافظات والوزارة لاعداد التصميم والتنفيذ للتكامل مع عمل الدوائر البلدية واقترح ان تكون مديريات التخطيط بمثابة وحدات محلية في المحافظات تنسق مع المحافظة والوحدة الرئيسية في الوزارة، لتنسيق العمل على مستوى كافة الاطر ) ، ومن خلال تشكيل غرفة عمليات لادارة ملف البرنامج في منطقتها وهنا تجدر الاشارة الى اهمية الاخذ بخصوصية امانة بغداد واختلاف التركيبة الادارية عن المحافظات حيث ان الالامانة تشكيل اداري يختلف بمستواه الاداري والفني وهيكلية العمل فيه عن المحافظات

- دراسة اقتراح اعطاء المجالس المحلية في الاقضية والنواحي الاشراف على الحد من توسع العشوائيات وحسب الصلاحيات الممنوحة في قانون المحافظات

## بناء القدرات

بناء قدرات العاملين في المؤسسات المعنية من خلال التدريب على الادوات الخاصة في مجال اسكان ومساعدة الفئات الفقيرة والتأثرة بالنزوح بغية توفير الماوى الكريم لهم وعلى المستويات التالية:

### 1 - صنع القرار ليشمل:

- المباديء الاساسية للتدخل
- الاسس القانونية
- خيارات وفرص التدخل
- قائمة اختيار خيارات التدخل

### 2 - التخطيط ليشمل:

- تقييم المواقع والتجمعات
- تحديد المستفيدين والاستحقاقات
- حقوق الارض
- المخطط الاساس واستخدمات الارض
- خيارات وفرص تخطيط المنطقة

### 3 - التصميم ليشمل:

- كيفية تنفيذ التشارك بالارض
- كيفية القيام بالترقية
- كيفية القيام باعادة التوطن
- تصميم المستوطنة والبنية التحتية
- تصميم المساكن
- تمويل الاسكان
- فرص كسب العيش
- الاطر القانونية والادارية
- تقييم الاثار البيئية والاجتماعية

### 4 - التنفيذ ليشمل:

- التشارك المجتمعي
- وحدات تيسير الاسكان
- التعداد
- التخطيط التشاركي للتجمع السكني



## المعالجة والحد من تفاقم الظاهرة

- التنفيذ: يجدول سنويا اعتمادا على توقيتات الخطة الاستراتيجية، وميزانية تنمية الاقاليم السنوية ليشمل كافة المحافظات ولمدة اربعة سنوات وبحسب المحافظة
- اعداد الوثيقة الفنية التفصيلية لمقترح المشروع لكل منطقة عشوائية متضمنة التصميم الاساس والبنية التحتية ومشروع السكن (اعادة تاهيل او مشروع جديد) مع دراسة الجدوى
- العمل مع المحافظة / الوزارة من خلال الوحدة الفرعية لادارة المشروع لادراج المشاريع ضمن خططهم وتأمين التخصيص المطلوب للتنفيذ
- اشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ مبادرات البرامج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المناطق العشوائية
- اتمام الاتفاقات مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع السكن والبنية التحتية
- تطبيق الاجراءات القانونية لتأمين الحيازة وتنظيم حالة المنطقة العشوائية.

## معالجة اسباب نشوء الظاهرة لمنع تكرارها مستقبلا

1. تنظيم ملف ادارة الاراضي السكنية، ويا حبذا من خلال ووفق سياسة الارض ، تلك السياسة التي تفتقدها جميع الدوائر والمؤسسات المعنية بهذا المجال.
2. توفير الاراضي السكنية من خلال عملية:
  - تحديث التصاميم / توسيعها
  - معالجة القوانين التي تقيد استخدام هذه الاراضي
  - تصحيح الجنس للاراضي الزراعية بما يحول دون الحاجة الى اللجوء الى التجاوز مستقبلا
  - تعديل قوانين الافراز
3. تنسيق الخطط بين الجهات القطاعية المعنية للتعامل مع الاراضي وتنفيذ الخدمات مع التوسع في دعم الفئات الهشة (اما بتنفيذ المجمعات السكنية قليلة الكلفة لاسكان بدل الارض او بالمنح والقروض الميسرة)
4. التنمية المتوازنة بين الريف والمدينة والوصول العادل للخدمات لايقاف ظاهرة الهجرة واحزمة الفقر حول المدينة.
5. المرحلة في تنفيذ التصاميم واعطاء الاراضي بما يتناسب مع المقدرات التنفيذية لها وللخدمات المطلوبة ومع النمو الطبيعي للمدن مع الالتزام بالتصاميم الاساسية ومراحل تنفيذها.
6. عدم منح المجمعات خارج المدن بحجة (ملكيتها للمالية وعدم وجود التزامات عليها) للاثار السلبية الواضحة على تقديم الخدمات وابعاد احزمة فقر بصيغة عشوائيات جديدة ، بل اللجوء الى اسلوب توسيع وتحديث التصاميم الاساسية في حال نفاذها او كمرحلة مؤقتة ايجاد مثل هذه المستوطنات في مناطق التوسع الطبيعي للمدينة ليتم احتوائها لاحقا ضمن نسيجها (هذا الاجراء يكون بنطاق ضيق واستثنائي).



مراحل التنفيذ / توزيع ادوار الجهات المعنية / الاجراءات الأساسية / الموارد البشرية والمالية / وفترات الانجاز

[illegible]

## خارطة طريق البرنامج الوطني للعشوائيات من حيث

مستزمات سائدة متتابعة	مستزمات متتابعة	الاطار القانوني / التشريعي	الاطار المالي	الاطار العمل المؤسسي	مستزمات سائدة متتابعة
	مستزمات متتابعة	الاطار العمل المؤسسي	الاطار العمل المؤسسي	الاطار العمل المؤسسي	مستزمات متتابعة
مرحلة التهيئة و الإعداد و المباشرة بالخدمة	مستزمات متتابعة	الاطار العمل المؤسسي	الاطار العمل المؤسسي	الاطار العمل المؤسسي	مستزمات متتابعة
	مستزمات متتابعة	الاطار العمل المؤسسي	الاطار العمل المؤسسي	الاطار العمل المؤسسي	مستزمات متتابعة
مرحلة التشغيل و المباشرة بالخدمة	مستزمات متتابعة	الاطار العمل المؤسسي	الاطار العمل المؤسسي	الاطار العمل المؤسسي	مستزمات متتابعة
	مستزمات متتابعة	الاطار العمل المؤسسي	الاطار العمل المؤسسي	الاطار العمل المؤسسي	مستزمات متتابعة
مرحلة التقييم و المراجعة	مستزمات متتابعة	الاطار العمل المؤسسي	الاطار العمل المؤسسي	الاطار العمل المؤسسي	مستزمات متتابعة
	مستزمات متتابعة	الاطار العمل المؤسسي	الاطار العمل المؤسسي	الاطار العمل المؤسسي	مستزمات متتابعة

# خارطة طريق البرنامج الوطني للعشوائيات من حيث مراحل التنفيذ / توزيع ادوار الجهات المعنية / الاجراءات الأساسية / الموارد البشرية والمالية / وفترات الانجاز

مستويات العمل:	اطر العمل الفني / الاداري	اطر العمل القانوني / التشريعي	الاطار المالي	اطر العمل المؤسستي	مستلزمات سائدة للعمل والمتابعة
مرحلة التهيئة والاعداد والمباشرة بالمعالجة	مسوحات / ادارة المعلومات	1- وضع النسخ التشريعي لمعالجة وضع التجمعات العشوائية القائمة ليؤمن كل من التجمعات والمباني المشمولة بالمعالجة على اساس التصنيف المحدد على المستوى الفني وعلى اساس نمط المعالجة الفني. 2- يحدد التشريع الجهات المنفذة ودور كل منها (التفليك ، المعالجة الفنية لتطوير مخطط التجمع الكلي ، تنفيذ الخدمات ، تحديد الاسيقات).	1  الجهة المسؤولة / جهة  الاجراء / استمراره ان تقوم الهيئة بالتنسيق مع المستثمرين بالمحافظات ومن ثم فروعها بالمحافظات ومن		

خارطة طريق البرنامج الوطني لإعادة تأهيل وتوسية تجمعات السكن العشوائي

# خارطة طريق البرنامج الوطني للعشوائيات من حيث مراحل التنفيذ / توزيع ادوار الجهات المعنية / الاجراءات الأساسية / الموارد البشرية والمالية / وفترات الانجاز

مستويات المعالجة	أطر العمل الفني / الإداري	أطر العمل القانوني / التشريعي	الإطار المالي	أطر العمل المؤسساتي	مستلزمات سائدة للعمل والمتابعة
مرحلة التهيئة والاعداد والمباشرة بالمعالجة	مسوحات / ادارة المعلومات	1	1-5	3-5	1-1 إن توفر الإرادة السياسية في المعني بشكل حسم ويندون توقف في التعامل مع مشكلة العشوائيات ، واستقرار الوضع الأمني في المناطق المستفزة أصلا وتحسين الوضع في المناطق التي لازال الوضع الأمني غير مستقر ، وتأمين التمويل الكافي بعد تلك الامور من اهم مستلزمات العمل على البرنامج.
	تبع التدخل	2	2	2	2-1 إن توفر الإرادة السياسية في المعني بشكل حسم ويندون توقف في التعامل مع مشكلة العشوائيات ، واستقرار الوضع الأمني في المناطق المستفزة أصلا وتحسين الوضع في المناطق التي لازال الوضع الأمني غير مستقر ، وتأمين التمويل الكافي بعد تلك الامور من اهم مستلزمات العمل على البرنامج.
	المعالجات الفنية	3	3	3	3-1 إن توفر الإرادة السياسية في المعني بشكل حسم ويندون توقف في التعامل مع مشكلة العشوائيات ، واستقرار الوضع الأمني في المناطق المستفزة أصلا وتحسين الوضع في المناطق التي لازال الوضع الأمني غير مستقر ، وتأمين التمويل الكافي بعد تلك الامور من اهم مستلزمات العمل على البرنامج.
	1-5	1-5	1-5	1-5	1-5
من تنظيم الظاهرة والتدخل	3-4	3-4	3-4	3-4	3-4

# خارطة طريق البرنامج الوطني للعشوائيات من حيث مراحل التنفيذ / توزيع ادوار الجهات المعنية / الاجراءات الأساسية / الموارد البشرية والمالية / وفترات الانجاز

مستلزمات المعالجة	مستلزمات سائدة للعمل والمتابعة	الاطار العمل المؤسسماتي	" اطر العمل المؤسسماتي " استخدام التشريعات الموجودة أصلا أو تعديل حلول تشريعية تضمن حلول اطر العمل المؤسسماتي جنباً الى جنب مع النظراء الوطنيين المعنيين "	الاطار المالي	" تعبئة الموارد المالية من خلال الميزانيات الوطنية وتنمية الإقليم للمؤسسات المعنية والمالحين "	اطر العمل القانوني / التشريعي	" لابد من خلال مؤسسي موئل أو فقرة على اداء هذا الملك المعقد ولبي تمييز واضح للمسؤوليات والمهام التي سينفذها مع نظراء الوطنيين المختصين "	اطر العمل الفني / الإداري	" وضع استراتيجيات عملية لمعالجة الإوضاع الجانب المختلفة للتمجعات السكنية العشوائية بما في ذلك الأرضي ، والحجرة ، والاسكان ، والتنموي ، والبنية التحتية . والفرص المدرة للدخل ، والتسهيل الإداري اللازم لتطبيقها بالشكل المناسب "
مرحلة التهيئة والإعداد والبشرية بالمعالجة	مسوحات / إدارة المسطحات	مسح مناطق التجاوز في المدن باقتصاد الصور الفضائية بهدف	ادارة التنسيق مع السلطات المركزية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني	تتبع التدخل	1-5	6	1-6	1-5	1-5
المعالجة والحد من تفاقم الظاهرة	3-5	1-2 & 6	بناء القدرات	1-5	1-5	1-6	1-6	1-5	1-5
معالجة أسباب نشوب الظاهرة لتكرارها مستقبلا	3-4	1-2 & 6	بناء القدرات	1-5	1-5	1-6	1-6	1-5	1-5

## خارطة طريق البرنامج الوطني للعشوائيات من حيث

مستويات المعالجة	" وضع استراتيجيات عملية لمعالجة الإضاح والجوانب المختلفة لتجتمعات السكنية العشوائية بما في ذلك الأراضي، والحيازة، والإسكان، والتسويق، والبنية التحتية، والفرص المرددة للنقل، والتسهيل الإداري اللازم لتطبيقها بالشكل المناسب "		اطر العمل القانوني / التشريعي	" لابد من هيكل موسسي مؤهل ذو قدرة على إدارة هذا المثل المعقد وتقييم واضح للمسؤوليات والمهام التي سينفذها مع نظراءه المواطنين المختصين "	الاطار المالي	" تعبئة الموارد المالية من خلال الميزانيات الوطنية وتمتية الأقاليم للمؤسسات المعنية والمتاحين "	اطر العمل المؤسساتي	" استخدام التشريعات الموجودة أصلا أو ادخال حلول تشريعية تضمن حلول اطر العمل المؤسساتي جنباً إلى جنب مع النظراء "المواطنين" "	مستلزمات للعمل والمتابعة
مرحلة التنمية والاعداد والمباشرة بالمعالجة	مسوحات / ادارة المعلومات		نهج التدخل	3-5	بناء القدرات والمركزية	3-5			
	مسح منطقي يتجاوز في المدن باعداد الصور الفضائية بهدف		ادارة التنسيق مع السلطات المركزية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني						
المعالجة: واحد من عتائق الظاهرة	1-5		6-7	1-2& 5-7					1-2 & 6-7
	التنفيذ / جدول سنويا اعتمادا على توقيتات الخطة الاستثمارية/ و/ ميزانية تنمية الأقاليم السنوية يشمل كافة المحطات ولمدة أربعة سنوات ويجب المحافظة الوثيقة الفنية التفصيلية لمقرح المشروع لكل منطقة عشوائية متضمنة التصميم الأساس والبنية التحتية ومشروع السكن (إعادة اهيل أو مشروع جديد) مع دراسة الجدوى - - العمل مع المحافظة / الوزارة من خلال الوحدة الفرعية لادارة المشروع لإدراج المشاريع ضمن خططهم وتأمين التخصيص المطلوب لتنفيذ اشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ مبادرات البرامج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المناطق العشوائية اتمام الانطلاق مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع السكن والبنى التحتية تطبيق الاجراءات القانونية لتأمين الحيازة وتنظيم حالة المنطقة العشوائية								
معالجة أسباب نشوء الظاهرة لتجنب تكرارها مستقبلا	الجهة المسؤولة / فريق عمل في من كراد الجهات المعنية في التخطيط والتنفيذ. الاجراء / تنفيذ ما ورد اعلاه في توصية خارطة الطريق بالإضافة إلى: وضع مخططات الموقع المختار والتصاميم المعمارية للمشروع مع وضع أسس لمواد البناء والتقنيات المستعملة والمعات اللازمة وتحديد المراسقات الفنية المغلفة للمشروع والكميات المطلوبة للمواد والعماسر الإنشائية وإمكانيات اتعاجها بالوجود الدائمة وتحديد مصادر الكوابد والمياه والصرف الصحي مع وضع المخططات اللازمة لها، وتتخط بالنسبة للهيئات للمخططات الهندسية والمعمارية التي يتم المصادقة عليها لتتأهل وتقوم بوضع جميع الوثائق اللازمة للتعاملات المالية الإدارية الخاصة بالمشروع وجميع ترعات الهيئات والأفراد، أعداوا التقاطعات مع الجهات المختلفة التي تساهم في المشروع. كما تقوم المصورة بتكثيف تكاليف المشروع في المراحل التنفيذية المختلفة وذلك بالتعاون مع مجموعة الدراسات الفنية، وتضع أسس التعامل مع الأسر المستفيدة بالنموذج الذي توضح العلاقة بينها وبين البرنامج وطرق الدفع للمراحل المختلفة أو المشاركة بالجهود الذاتية وتحرير العقود التي توضح طرق السداد والإدارة والصيانة، وإذ الصية النهائية لوثائق الراسات الفنية أساسيات على مبدء، مع طرق المنتج المحلي وبناءا على في الامور اتجبة الممتعة والتي يمكن رفقا لنتائج التفاوض مع منظمة المنتج المحلي وبناءا على في الامور اتجبة الممتعة واستنادا إلى وضع استراتيجيات التمويل من خلال المحافظات والوزارات ذات الصلة وتقوم المؤسسات بدمج متطلبات التمويل في خطط ميزانيته لعام 2016 دراسة الأسر المستفيدة وفحص حالاتهم الاجتماعية والاقتصادية وذلك كأساس لوضع برنامج تأهيلهم اجتماعياً وتقنياً.		1-2& 5-7		3-5	الجهة المسؤولة / السلطات المحلية الاجراء / تنفيذ ما ورد اعلاه في توصية خارطة الطريق	الجهة الساندة / الهيئات	الجهة التنفذية / الادارة لتنفيذ لاسر اتجبة التخفيف من الفقر	الموارد البشرية والمالية / تؤمن بالتشاور من قبل الجهات المسؤولة والساندة
	الجهة الساندة / تقديم الدعم الفني								

## التوافق مع السياسة الوطنية للإسكان

ان كل ما تقدم ، متوافق مع إستراتيجية تنفيذ الفقرة 2-7 من السياسة الوطنية للإسكان المرتبطة بالسكن العشوائي (غير المنظم). ومن جانب آخر ، بالنسبة لفقرات السياسات 2-6-2 ، 2-6-5 ، التي توصي بالتشجيع على المشاريع المشتركة بين منتجي المواد من اجل نقل المعرفة ، فان ما سيلي يمكن القصي والبحث فيه بخطى متوازية للتهيئة لمراحل تنفيذ البرنامج الوطني اللاحقة.

## السياسات

### السياسة (2-1-7)

#### على مستوى التعامل مع قطعة الأرض السكنية

توصي السياسة بتشجيع تقسيم القطع لتوفير مساحات مختلفة تحقق هدف إشراك العوائل في توفير وحدات للإيجار

### السياسة (2-3-5)

#### على مستوى التمويل - التعامل مع التوسع في استخدام القروض المخصصة لتوسعة المنازل

تشجيع المقرض من ذي الدخل المنخفض لبناء الوحدات الأصغر وإضافات المسكن لرفع مستوى رصيد المخزون الإسكاني

### السياسة (2-2-5)

#### على مستوى التعامل مع الوحدات السكنية

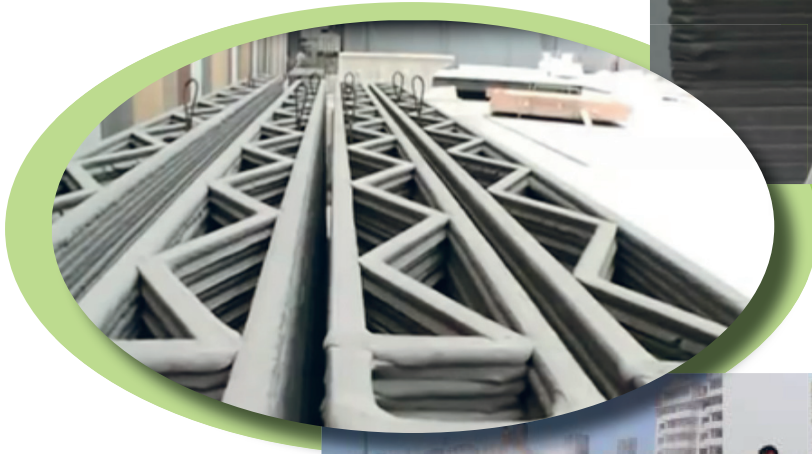
توصي السياسة بتطوير وحدات السكنية متلاصقة منخفضة الارتفاع، متعددة العائلات يوجد بها أفنية تخلق ما يقارب «جدار الشارع» والوصول إلى الشارع مباشرة عبر الدرج

## تكنولوجيا الطابعات الانشائية في بناء الوحدات السكنية والإقتصادية والسريعة

تقوم عدد من الشركات الصينية ببناء وحدات سكنية سريعة واقتصادية تنفذ بطابعات انشائية ثلاثية الابعاد (حجم الطابعة 6.6 في 10 متر) والحبر المستخدم فيها عبارة عن خليط من الزجاج - الفايبر - الحديد - السمنت - ومخلفات البناء - مع اضافة بعض المواد حيث يتم طباعة - انتاج المقاطع الرئيسية للمبنى ومن ثم تجميعها. حيث تقوم هذه الطابعات بانتاج (10) وحدات سكنية خلال 24 ساعة. ويمكن استخدام اي برنامج رسم معماري او تصميم فهي طابعة تستلم ايعازات شأنها شأن ايعازات طابعات الحواسيب الشخصية .







نموذج من عمل الطباعة



في 29 / 03 / 2014 تم طباعة 10 منازل في شنغهاي كلفة المنزل \$ 4,800 اختزلت فيها 60 % من مواد البناء ، واختزلت 70 % من الزمن ، واختزلت 80 % من العمالة ... الامارات / المغرب / تونس / كما تعاقدت مصر على انتاج 20,000 وحدة سكنية.

## طباعة - انتاج مبنى بخمسة طوابق



